الأمم المتحدة

A/HRC/28/49

الجمعية العامة

Distr.: General
27 March 2015
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والعشرون

البندان ٢ و١٠ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

المساعدة التقنية وبناء القدرات

حالة حقوق الإنسان في جنوب السودان

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان*

موجز

يُقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٣١/٢٦، الذي طلب فيه المجلس إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يرصد حالة حقوق الإنسان في جنوب السودان وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى المجلس في دورته الثامنة والعشرين، يتضمن توصيات بشأن المساعدة التقنية وتدابير بناء القدرات، بما فيها التدابير المتعلقة بالتثقيف في ميدان حقوق الإنسان من أجل التغلب على التحديات الأمنية، وبشأن التدابير المتعلقة بالمساءلة والعدالة الانتقالية.

وأُعِدّ هذا التقرير بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ويشمل الفترة من ١٥ آب/أغسطس إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وفي دورة المجلس السابعة والعشرين، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، قدم المفوض السامي تقريراً بشأن حالة حقوق الإنسان في جنوب السودان شمل الفترة من ٨ أيار/مايو إلى ٨ آب/أغسطس ٢٠١٤ (A/27/69).

* تأخر تقديم هذه الوثيقة.

121015 181015 GE.15-04923 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وظلت حالة حقوق الإنسان في جنوب السودان مثار قلق شديد أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. إذ استمر المدنيون يرزحون تحت وطأة النزاع المسلح المتواصل وفشلِ قادتهم في وقف القتال. وفي الوقت الذي انحسر فيه نطاق النزاع وقساوته، استمر عدد المدنيين النازحين في جميع أرجاء البلاد في التزايد، ومن غير المرجح أن يتمكن النازحون من العودة إلى منازلهم في المستقبل القريب. واستمرت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في تلقّي تقارير عن انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك تورط جميع أطراف النزاع المسلح في قتل وإصابة المدنيين. وتواصل أيضاً ورود تقارير عن حدوث حالات عنف جنسي ذات صلة بالنزاع، لم تقع في سياق الأعمال العدائية بين الأطراف المتحاربة الرئيسية فحسب، وإنما أيضاً في سياق الصدامات الدورية بين المجتمعات المحلية. ووردت تقارير أيضا عن تجنيد الأطفال على نطاق واسع، واستخدام المدارس والمستشفيات لأغراض عسكرية واحتلالها، وعن انتهاكات وتجاوزات جسيمة أخرى أُقتُرِفَت ضد الأطفال.

واتسمت حالة حقوق الإنسان أيضاً بتقييد حرية التعبير. واستمر ورود التقارير بانتظام عن قيام مسؤولين حكوميين بمضايقة أعضاء منظمات المجتمع المدني واحتجاز الصحفيين ومصادرة الصحف وإغلاق محطات إذاعية.

ولا تزال هناك إشكاليات فيما يتعلق بإقامة العدل، إذ اتسم النزاع بحدوث عدد كبير من حالات الاعتقال التعسفي والاحتجاز دون توجيه تُهم أو تقديم المحتجزين للمحاكمة، وعدم توفر ضمانات المحاكمة العادلة. وفاقم النزاع تلك التحديات الناجمة عن ضعف القدرات وقلة الموارد وغياب الإرادة السياسية. كما استمرت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في تلقّي ادعاءات بالتعذيب وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز. وفي بعض الحالات، أدى تصدى قوات الأمن بقوة لحوادث العنف بين المجتمعات المحلية إلى ارتكاب انتهاكات لحقوق المشتبه فيهم والمدنيين.

ولا يزال غياب المساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان المرتكبة أثناء النزاع مسألة تثير القلق الشديد. وفيما يتعلق بالادعاءات الكثيرة بوقوع انتهاكات وتجاوزات خطيرة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني منذ اندلاع أعمال العنف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، فإن تدابير المساءلة التي اتخذتها الجهات الفاعلة الوطنية كانت قليلة وغير ملائمة. وفي حين أقرّت الحكومة بحدوث انتهاكات وباتخاذ عدة تدابير للمساءلة، ثمة قلق شديد إزاء ما إذا كانت هذه التدابير مطابقة للمعايير الدولية، بما فيها المحاكمة وفق الأصول القانونية والاستقلال والشفافية.

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولاً-	مقدمة	١-٣	٤
ثانياً-	السياق والتطورات	٤-٢١	٤
	ألف - التطورات الأمنية	٤-٨	٤
	باء - حماية المدنيين	٩-١٣	٦
	جيم - العنف بين المجتمعات المحلية	١٤-١٦	٧
	دال - عملية السلام	١٧-١٩	٨
	هاء - التطورات التشريعية	٢٠-٢١	٩
ثالثاً-	عرض عام للانتهاكات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني المزعومة	٢٢-٥١	٩
	ألف - حالات القتل خارج نطاق القضاء	٢٢-٢٧	٩
	باء - العنف الجنسي المتصل بالنزاع	٢٨-٣٢	١١
	جيم - الأطفال والنزاع المسلح	٣٣-٣٥	١٢
	دال - إقامة العدل	٣٦-٤٠	١٣
	هاء - حرية التعبير	٤١-٤٤	١٤
	واو - المساءلة	٤٥-٥١	١٥
رابعاً-	المساعدة التقنية	٥٢-٥٥	١٦
خامساً-	الاستنتاجات	٥٦-٥٧	١٧
سادساً-	التوصيات	٥٨-٧٠	١٨

أولاً- مقدمة

١- أعرب مجلس حقوق الإنسان، في قراره ٣١/٢٦، عن قلقه البالغ إزاء حالة حقوق الإنسان في جنوب السودان والتقارير الواردة بشأن فظائع أُرتُكِبَت منذ اندلاع أعمال العنف في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بما في ذلك استهداف المدنيين استهدافاً مباشراً أدى إلى نزوح جماعي، وإزاء ادعاءات تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود، وحالات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والعنف الجنسي. ثمّ طلب المجلس إلى المفوض السامي القيام، على وجه السرعة، برصد حالة حقوق الإنسان في جنوب السودان وقديم تقرير بذلك إلى المجلس في دورته الثامنة والعشرين.

٢- ويقدم هذا التقرير عرضاً عاماً لحالة حقوق الإنسان في السودان منذ آخر تقرير قدمه المفوض السامي إلى مجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وهو يلخص بعض المزاعم التي تلقتها شعبة حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بين شهري آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بشأن وقوع انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان وانتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان ، ويقدم تحليلاً لاتجاهات حقوق الإنسان خلال تلك الفترة. وجرى تسليط الضوء على بعض الادعاءات المحددة، مع التركيز على حالات القتل خارج نطاق القضاء، والعنف الجنسي المتصل بالنزاع، والأطفال والنزاع المسلح، وإقامة العدل، وحرية التعبير.

٣- وتتولى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان رصد حالة حقوق الإنسان في البلد، وفقاً للولاية التي أوكلها إليها مجلس الأمن. وتعمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان عملاً بسياسة مشتركة مع إدارة عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان في عمليات السلام، وذلك عن طريق تقديم التوجيه والمساعدة التقنية بشأن رصد حقوق الإنسان ومنهجية التحقيقات. ولا تزال شعبة حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تواجه تحديات أمنية ولوجستية تحول دون التحقّق الكامل من جميع المزاعم التي تتلقاها.

ثانياً- السياق والتطورات

ألف- التطورات الأمنية

٤- على الرغم من إبرام اتفاقين لوقف الأعمال العدائية في كانون الثاني/يناير وأيار/مايو ٢٠١٤، واصل طرفا النزاع الدخول في مواجهات عسكرية متفرقة. واستمر القتال طوال الفترة المشمولة بالتقرير، لا سيما في ولايات أعالي النيل الثلاث وهي ولايات جونقلي وأعالي النيل والوحدة. وعموماً، بقيت المواقف العسكرية للطرفين على حالها، إذ حافظت القوات

الحكومية على سيطرتها على جميع عواصم الولايات والبلدات الاستراتيجية، في حين سيطرت قوات المعارضة على المناطق النائية في أجزاء من ولايتي أعالي النيل والوحدة وشمال جونقلي.

٥- وبقيت ولاية الوحدة أكثر الولايات تضرراً من النزاع. وظلت الحالة الأمنية العامة في الولاية متقلبة بسبب تقارب مواقع قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. واستمر الجيش الشعبي لتحرير السودان في السيطرة بصورة ضعيفة على عاصمة الولاية، بانتيو، وعلى أغلب حقول النفط في ولاية الوحدة. وتسيطر الحكومة بشكل ضعيف على المحليات الجنوبية لولاية الوحدة، وقد حدثت مناوشات متكررة في المناطق الواقعة خارج بانتيو.

٦- وظلت ولاية أعالي النيل ذات الموارد النفطية، المجاورة لولاية الوحدة، تعاني من النزاع. وبقيت ملكال تحت سيطرة الحكومة، غير أن الوضع الأمني فيها بقي متقلباً في خضم الاشتباكات المتكررة بين قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، خصوصاً في محليتي الناصر والرنك. واستمرت المعارضة في شن هجمات متكررة على القوات الحكومية قرب حقل نفط بالوتش، الذي بقي تحت سيطرة القوات الحكومية. كما حدثت مواجهات في محلية مابان بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات دفاع مابان، وهي جماعة مسلحة محلية موالية للجيش الشعبي لتحرير السودان، نظراً لرفض الجماعات المسلحة المحلية الاندماج في الجيش الشعبي لتحرير السودان. وظل الوضع متوتراً في ملكال، وسط مخاوف من احتمال تقدم قوات المعارضة باتجاه البلدة من شمال جونقلي، ووردت تقارير أيضاً عن توترات في صفوف القوات الحكومية في ملكال.

٧- وفي جونقلي، ظل الوضع هادئاً في بور، العاصمة، بيد أن الحالة الأمنية شهدت تدهورا في الجزء الشمالي من محليتي أيود ودوك. وتحدثت التقارير عن قتال عنيف بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في أيود، التي لا تزال تحت سيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان. كما نقلت التقارير حدوث صدامات بين الطرفين في محليتي فنجاك وبيجي في الجزء الشمالي الغربي من الولاية بين أواخر تشرين الثاني/نوفمبر وأوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ما أدى إلى نزوح الآلاف من المدنيين.

٨- وفي الوقت الذي ظل فيه النزاع محصوراً إلى حد كبير في الجزء الشمالي الشرقي من البلد في ولايات الوحدة وأعالي النيل وجونقلي، ثمة إشارات مقلقة تنذر باحتمال انتشار العنف إلى أجزاء أخرى من البلد، بما فيها إقليمي بحر الغزال والاستوائية. ففي غرب بحر الغزال، أثارت تقارير عن قصف جوي في مقاطعة راجا القلق حيال تنامي الأبعاد الإقليمية للنزاع. كما أشارت التقارير أيضاً إلى أن حركة العدل والمساواة، والحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال وميليشيات أخرى من خارج جنوب السودان اشتركت في القتال في هذه المنطقة. وفي شرق الاستوائية، أدى مقتل أحد جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى قيام جنوده بشن هجوم على قرية تشوكودوم

في محلية بودي، يومي ٦ و٧ تشرين الأول/أكتوبر، ما نتج عنه نزوح أكثر من ٢٠٠ شخص. وفي وسط الاستوائية ، أدى قتال داخل صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان في جوبا وياي في أواخر أيلول/سبتمبر إلى مقتل سبعة من جنوده وفقاً لما ذكرت التقارير.

باء- حماية المدنيين

٩- لقد انحسر نطاق القتال وضراوته، لكنه ما زال يوقع عدداً كبيراً من الضحايا في صفوف المدنيين الذين يجري استهدافهم على أساس الانتماء العرقي، ما أدى إلى موجة نزوح واسعة النطاق. ولا تزال ترد تقارير كثيرة عن ارتكاب جميع الأطراف لانتهاكات وتجاوزات خطيرة لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني ضد المدنيين. وتشكل هذه الانتهاكات والتجاوزات جزءاً من نمط أصبح الآن معهوداً ومقلقاً يُستهَدف فيه المدنيون ويُقتَلون أثناء الأعمال العدائية بسبب انتمائهم المتصوَّر أو الفعلي لجماعة تختلف عن العنصر المسلح المسيطر على زمام الأمور. وفي حين يكون الاستهداف عادةً على أساس الانتماء العرقي، تُظهِر التجاوزات الواردة في هذا التقرير تفاقم العداء داخل المجتمعات المحلية، ويُنظر بصورة متزايدة إلى كل شخص على أنه ينتمي إلى طرف من أطراف النزاع.

١٠- وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، تشرد أكثر من ١,٤ مليون من سكان جنوب السودان داخلياً، وهرب قرابة ٠٠٠ ٤٦٧ إلى البلدان المجاورة. وإضافةً إلى ذلك، واجه نحو ٤ ملايين شخص في البلد حالة خطيرة من انعدام الأمن الغذائي. وأدى القتال وأعمال العنف من جانب طرفي النزاع ضد العاملين في مجال الإغاثة والمعدات والهياكل الأساسية إلى استمرار عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية. وفي ولايتي الوحدة وأعالي النيل، استمرت الأعمال العدائية وانعدام الأمن في عرقلة وصول المساعدات الإنسانية وتعطيل المنافذ البرية والجوية.

١١- وبحلول منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وجد أكثر من ١٠٠ ألف من المدنيين سكناً في مجمعات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، التي سُمّيت "مواقع حماية المدنيين"، لأنهم كانوا خائفين للغاية من العودة إلى منازلهم، خشية التعرض المحتمل للعنف. وكان معظم الأشخاص المشردين داخلياً في بانتيو (٤٣ ألف شخص)، وجوبا (٣٢ ألف شخص)، وملكال (١٧ ألف شخص). وكانت بعض مواقع حماية المدنيين الواقعة في مناطق منخفضة قد تعرضت لفيضانات أثناء موسم الأمطار، ما أثر تأثيراً ملحوظاً في ظروف السكان المعيشية والخدمات الصحية وخدمات الصرف الصحي. ووسعت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان المخيمات لاستيعاب تدفق المزيد من المدنيين وعززت الأمن داخل هذه المواقع وحولها. وبُنِيَت مرافق جديدة في جوبا وملكال وبور بغية معالجة مشكلة الاكتظاظ والظروف غير الصحية في المخيمات.

١٢- وكانت حوادث العنف داخل مواقع حماية المدنيين التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وحولها مثار قلق شديد. فكثيراً ما ارتُكِبَت أعمال عنف ضد الأشخاص المشردين داخلياً وضد العاملين في المجال الإنساني وفي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان؛ ونشأت أعمال

العنف هذه من التوترات الطائفية، وتزايد الصراعات على قيادة المجتمعات المحلية، وتطرف الشباب وتعاطي المخدرات والكحول. وفي بعض المناطق، خلقت أنشطة الجيش الشعبي لتحرير السودان حول المواقع جواً مخيفاً للغاية للمدنيين وفرضت قيوداً صارمة على حرية تنقل الأشخاص المشردين داخلياً. ففي بانتيو على سبيل المثال، اتخذ جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان مواقف بالغة العدائية تجاه المدنيين في مواقع حماية المدنيين. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، شاهد أفراد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان قرابة ٢٠ جندياً من جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان يرتدون الزي العسكري، بينهم أطفال جنود، يشهرون أسلحتهم أمام مدخل الموقع. وكان لديهم أيضاً مركبة مزودة بمدفع رشاش.

١٣- وظلت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تواجه تحديات في الحفاظ على الطابع المدني للمواقع، إذ اتهم كل طرف البعثة بمساندة الطرف الآخر وإيواء الفارّين داخل مجمعاتها. وفي جوبا، تلقت البعثة تقارير عن اعتقال قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان مدنيين من النوير واحتجازهم لاشتباهها في كونهم فارّين، وادعى بعض المدنيين أنهم تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة.

جيم- العنف بين المجتمعات المحلية

١٤- يبدو أن النزاع زاد أيضاً من حدة العنف بين المجتمعات المحلية، ما ترتب عنه أثر مدمر في حالة حقوق الإنسان، خصوصاً في ولايات البحيرات وشرق الاستوائية وغرب الاستوائية، وداخل مواقع حماية المدنيين التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ففي ولاية البحيرات، استمر النزاع داخل المجتمعات المحلية بين مختلف مجموعات قبائل الدينكا رغم الجهود التي بذلتها الحكومة وسلطات الولاية من أجل نزع فتيل التوترات. واستمرت الهجمات الانتقامية، بما فيها أعمال العنف الجنسي، بسبب مقتل زعيم كبير في كياي - تشوك بايام في ٥ آب/أغسطس ٢٠١٤. وفي سبيل التصدي لأعمال العنف، كثفت الحكومة وجودها الأمني في الولاية. ومع ذلك، وقعت المزيد من الانتهاكات نتيجة التدابير الصارمة التي اعتمدتها قوات الأمن في بعض الأحيان.

١٥- وشهدت ولاية شرق الاستوائية أيضاً حوادث عنف كبيرة بين المجتمعات المحلية، بما في ذلك ما حدث في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، في لورونيو بمقاطعة توريت، حيث قُتِل العديد من المدنيين، بينهم نساء وأطفال. وأشارت التقارير الواردة إلى وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، بما فيها العنف الجنسي ونهب الممتلكات، على يد قوات الأمن التي أُرسِلَت إلى المنطقة لمواجهة أعمال العنف. وبالمثل ، أدى تدهور الحالة الأمنية في تشوكودوم بمحلية بودي، في ولاية شرق الاستوائية، في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، إلى مزاعم بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان على يد الجيش الشعبي لتحرير السودان، بما فيها الاحتجاز التعسفي والتعذيب وحالات القتل خارج نطاق القضاء.

١٦- في ولاية غرب الاستوائية، أدى تدفق الرعاة الدينكا المسلحين من ولايتي البحيرات وجونقلي مع أعداد كبيرة من المواشي إلى زيادة التوتر مع المجتمعات المحلية المستضيفة، لا سيما في مناطق في محلية مندري الغربية. وفي ولاية الاستوائية الوسطى، رصدت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تفاقم الصدامات بين جماعتي الكوكو والمادي المنتشرتين عبر الحدود بين محليتي كاجو كيجي في جنوب السودان ومقاطعة مويو في أوغندا، نجم عنها سقوط عدد من القتلى في كلا الجماعتين ونزوح ما بين ٨ إلى ١٠ آلاف مدني من الجانب الأوغندي إلى الجانب الآخر من الحدود الواقع في جنوب السودان.

دال- عملية السلام

١٧- رغم الضغوط الدولية المكثفة، لم يُحرَز سوى تقدم طفيف للغاية نحو التوصل إلى حل سياسي للنزاع. واختُتِمَت الجولة السادسة من المفاوضات التي عُقِدَت بوساطة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (ايغاد) في إثيوبيا في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ بعد مناقشات مستفيضة بين الطرفين بشأن شكل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المقترحة وأدوار المشاركين في هذه الحكومة ومسؤولياتهم. واتفق الرئيس سلفاكير وزعيم التمرد رييك مشار على تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية بموجب اتفاق وقف الأعمال العدائية الذي أبرماه في ٩ أيار/مايو، لكن لم يقدم أيّ منهما حتى الآن التنازلات الضرورية لتحقيق هذا الهدف. وبعد مؤتمر قمة لرؤساء الدول والحكومات لهيئة ايغاد عُقِد في أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر، أُمهِل الطرفان ١٥ يوماً للتشاور مع مكوناتهما بشأن هيكل الحكومة الانتقالية.

١٨- وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، نظمت الحكومة مؤتمراً للمندوبين الوطنيين في جوبا لمناقشة مفاوضات هيئة ايغاد. وخلص المندوبون إلى أن السلطة التنفيذية أثناء الفترة الانتقالية ينبغي أن تتألف من رئيس تنفيذي، ونائب للرئيس ورئيس وزراء غير تنفيذي. وفي أوائل كانون الأول/ديسمبر، نظم الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان مؤتمره التشاوري في ولاية أعالي النيل وأكد أنه ينبغي أن يكون للحكومة الانتقالية رئيساً باعتباره الرئيس الفخري للدولة، ورئيس وزراء تنفيذي. وحتى كانون الأول/ديسمبر، لم يحصل اتفاق بين الطرفين على تشكيلة الحكومة الانتقالية. وأكدت الحكومة نيتها المضي قُدُماً في الانتخابات المزمع إجراؤها في حزيران/يونيه ٢٠١٥ في حال فشل التوصل إلى اتفاق سلام.

١٩- وفتح الطرفان مسار مفاوضات موازٍ في أروشا، بجمهورية تنزانيا الاتحادية، حيث عُقِد حوار بين فصائل الحركة الشعبية لتحرير السودان في الفترة من ١٢ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. واشترك في المفاوضات ممثلون عن الحركة الشعبية لتحرير السودان، والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، ومحتجزون سابقون من الحركة الشعبية لتحرير السودان (وهم مسؤولون رفيعو المستوى في الحركة الشعبية لتحرير السودان كانت الحكومة

قد احتجزتهم، لكنها أطلقت سراحهم فيما بعد). وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، وقعت مختلف فصائل الحركة الشعبية لتحرير السودان اتفاقاً إطارياً تتعهد فيه بالالتزام بالديمقراطية داخل الحزب وبالمصالحة وتضميد الجراح. وفي بيان مرافق للاتفاق، أقرّت الأطراف بمسؤوليتها الجماعية عن الأزمة في جنوب السودان ورأت أن على قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان أن تضع حداً للأزمة بشكل عاجل عبر حوار صادق ونزيه. وبيّنت الوثيقة الإطارية أن عملية أروشا مستقلة عن وساطة هيئة ايغاد، لكنها أقرّت بتعاضد العمليتين.

هاء- التطورات التشريعية

٢٠- أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، اتُخِذّت العديد من الخطوات الرامية إلى وضع إطار تشريعي يدعم تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. واعتمدت الجمعية التشريعية الوطنية مشروع قانون للتصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم. وفي ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، صدّقت الجمعية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر صدّقت على الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل. إلا أن صكوك التصديق لم تُوْدَع لدى الأمم المتحدة.

٢١- في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وافقت الجمعية التشريعية الوطنية على مشروع قانون للأمن الوطني من شأنه، إذا سُنَّ، أن يمنح قوات الأمن سلطة واسعة النطاق لاحتجاز الناس واعتقالهم دون ضمانات تكفل المحاكمة وفق الأصول القانونية. وكان مشروع القانون رهن الاستعراض وبانتظار موافقة الرئاسة عليه، ولكن ثمة قلق بشأن مدى توافقه مع الدستور الانتقالي لجمهورية جنوب السودان لعام ٢٠١١. ووقعت الجمعية التشريعية ثلاثة قوانين بشأن وسائط الإعلام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، قيل إنها لحماية العاملين في وسائط الإعلام من المضايقات والرقابة والترهيب، وتم اعتمادها كقوانين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

ثالثاً- عرض عام للانتهاكات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني المزعومة

ألف- حالات القتل خارج نطاق القضاء

٢٢- على الرغم من تراجع حدة القتال أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، استمر ورود تقارير إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان عن وقوع انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان، بما فيها إقدام طرفي النزاع على قتل مدنيين. ووردت تقارير مثيرة للجزع الشديد عن قيام الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان بقتل مدنيين في محلية الرنك ، بولاية أعالي النيل، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وفي بانتيو، بولاية الوحدة، في تشرين الأول/أكتوبر. كما تصاعد العنف

بين المجتمعات المحلية بسبب النزاع، حيث وقعت حوادث خطيرة أدت إلى مقتل مدنيين. وعلاوةً على التوترات القائمة بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وقِوى المعارضة، شكّل انتشار الجماعات المسلحة، مثل قوات دفاع مابان، وما ذُكِر من عودة ظهور الجيش الأبيض، تهديدات إضافية للمدنيين.

٢٣- وفي محلية الرنك ، بولاية أعالي النيل، أشارت التقارير إلى مزاعم مفادها أن قوات المعارضة أقدمت على قتل مدنيين في حوادث ذات صلة بالأعمال العدائية التي حدثت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وتلقت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مزاعم مفادها أن عدد القتلى أثناء الهجمات قد يصل إلى حوالي ٨٣ شخصاً، لكنها لم تتمكن من تأكيد هذه التقارير بسبب المصاعب الأمنية في المنطقة.

٢٤- وفي بانتيو، بولاية الوحدة، أفادت التقارير بأن قوات المعارضة قتلت ما لا يقل عن ١١ مدنياً عندما حاولت استعادة السيطرة على المدينة من الحكومة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وأشارت التقارير أيضا إلى استهداف مدنيين عمداً بسبب ارتباطهم المتصوَّر بالقوات الحكومية. ففي إحدى الحالات، أُخِذ ١٤ رجلاً من كنيسة لاذوا إليها ، وأُقتيدوا إلى مقبرة قريبة حيث قُتِل ما لا يقل عن ثمانية منهم رمياً بالرصاص، وأُصيب اثنان بجروح، ونجا أربعة منهم دون الإصابة بأذى. وفي حادثة أخرى وقعت أثناء الهجوم، قُتِلَت امرأتان وطفل رضيع في بيوتهم.

٢٥- وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وردت تقارير عن تعرض مجموعة من التجار لهجوم شنه الجيش الشعبي لتحرير السودان في ثروانجييل، بولاية الوحدة، ومقتل عدد من المدنيين. وأشارت تحقيقات أولية أجرتها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان أن حوالي ٥٣ مدنياً، بينهم نساء وأطفال، تعرضوا لهجوم في المساء أثناء سفرهم على طريق تجاري يربط بين السودان وقرى تقع جنوب بانتيو، في منطقة يسيطر عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان، وقتل الجيش الشعبي لتحرير السودان ثمانية مدنيين، بينهم امرأة وفتاة، وأصاب تسعة منهم بجروح واحتجز ١٥ آخرين. وتعذر على بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان التحقق مما إذا كان جميع التجار من المدنيين أم كان بينهم مقاتلون من الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان.

٢٦- ويبدو أن النزاع قد أذكى أيضاً العنف بين المجتمعات المحلية الذي أدى إلى وقوع عدد كبير من القتلى. ففي ولاية البحيرات، أدى مقتل زعيم كبير في آب/أغسطس ٢٠١٤ إلى وقوع هجمات انتقامية بين جماعات الدينكا تحولت إلى حلقة من أعمال القتل والاغتصاب بدافع الثأر. فعلى سبيل المثال ، ازدادت التوترات في محلية كويبت في ١٢ أيلول/سبتمبر على إثر كمين قُتِل فيه خمسة أشخاص من جماعة دينكا أغار نصبته قبيلة دينكا غوك الغريمة، وفقاً للتقارير الواردة.

٢٧- وفي جونقلي المجاورة، أفادت التقارير بوقوع حادثتي قتال بين أشخاص من نفس الفئة العمرية من جماعة المورلي في محليتي غوموروك وليكوانغولي تسببتا في مقتل ما لا يقل عن أربعة أشخاص في هجمات وأعمال انتقامية. وأشارت التقارير إلى أن قدوم الجيش الشعبي لتحرير السودان من أجل احتواء التوترات بين جماعتي البويا والديدينغا أدى أيضاً إلى نشوب نزاع. وتلقت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تقارير تفيد بأن جنودا من الجيش الشعبي لتحرير السودان قتلوا مدنِيَيْن وأحرقوا ٤٧ منزلاً في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ في تشوكودوم، بمقاطعة بودي، في ولاية شرق الاستوائية. وفي محلية رمبيك الوسطى، أسفرت صدامات متفرقة بين أحد فروع قبيلة دينكا أغار وقوات الأمن في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر عن وقوع قرابة ١٠٠ قتيل بحسب التقارير. وفي حادثة وقعت في ولاية شرق الاستوائية في ٦ كانون الأول/ديسمبر، وردت تقارير عن قيام مسلحين مجهولي الهوية من مقاطعة توريت بقتل ٢٨ شخصاً من مقاطعة لافون، بينهم نساء وأطفال.

باء- العنف الجنسي المتصل بالنزاع

٢٨- أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، وردت تقارير عن وقوع حوادث عنف جنسي متصل بالنزاع في سائر أرجاء البلد، لا سيما في أماكن التواجد الكثيف للمجموعات المسلحة. واستمرت بعثة الأمم المتحدة في توثيق حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع في سياق الأعمال العدائية والصدامات الدورية الواسعة النطاق بين المجتمعات المحلية.

٢٩- وأجرت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تحقيقا أوليا في الهجوم الذي شنه الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان على بانتيو، في ولاية الوحدة، في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وقد كشف عن قيام المعارضة باختطاف نساء واغتصاب بعضاً منهن أثناء الهجوم بحسب التقارير. وزعم مسؤولون حكوميون أن حوالي ٢٠ امرأة اختُطِفنَ من سوق سابي وديري وجامعة ليتش وأُقتِدنَ إلى غويت ونهيالديو. وترددت مزاعم أيضا باستخدام الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان للاغتصاب عقوبة ضد المشتبه بتعاطفهن مع الحكومة.

٣٠- وفي حادثة أخرى، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أفادت التقارير باغتصاب جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان لثلاث نساء من أصل مجموعة مكونة من ٣٠ امرأة كنّ في طريقهن إلى قرية تقع بالقرب من موقع حماية المدنيين في بانتيو، بعد أن سألهن جنود أن يلتحقن بهم ثم أطلقوا الرصاص على المجموعة. كما تعرب بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان عن قلقها إزاء استمرار التحديات المطروحة أمام حماية النساء داخل مواقع حماية المدنيين. فقد أشارت تقارير إلى وقوع اعتداءات على النساء في العديد من الأماكن، بما فيها الاغتصاب، داخل مواقع الحماية أو عند محاولة النساء الخروج منها أو العودة إليها.

٣١- ووردت تقارير أيضا عن وقوع حوادث عنف جنسي في سياق العنف بين المجتمعات المحلية. ففي ولاية البحيرات، تحدثت التقارير عن استخدام النساء والأطفال وسيلة غير مباشرة للانتقام، بما في ذلك عن طريق الاغتصاب. وفي محلية رمبيك الشرقية، أدت مزاعم إقدام قبيلة ثويك على قتل كبير زعماء قبيلة غوني إلى اندلاع موجة من الهجمات الانتقامية، بما في ذلك اغتصاب النساء والأطفال. وأشارت تقارير تلقتها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان أيضاً إلى أن القوات الأمنية التي تصدّت لحادثة عنف بين المجتمعات المحلية في محلية توريت، في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ارتكبت انتهاكات لحقوق الإنسان، شملت العنف الجنسي ضد النساء.

٣٢- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وقعّت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع ورئيس جنوب السودان بياناً مشتركاً حدد الخطوات التي ستتخذها الحكومة لمنع وقوع العنف الجنسي والتصدي له. ويتضمن الاتفاق، الذي ينص على تقديم المساعدة التقنية من فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع التابع للأمم المتحدة، مجالات عمل ذات أولوية تشمل توفير المساعدة الطبية والنفسية الاجتماعية والقانونية، والتصدي لمسألة الإفلات من العقاب، وإجراء إصلاحات في قطاع الأمن والعدالة، وضمان تطرق عملية السلامة صراحةً إلى جرائم العنف الجنسي باعتبارها أحد أوجه اتفاق وقف الأعمال العدائية الموقع في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

جيم- الأطفال والنزاع المسلح

٣٣- استمر تعرض الأطفال لوطأة العنف في جنوب السودان الذي تسبب في حالات تشرد واسع النطاق وعدم حصولهم على الخدمات مثل الرعاية الصحية والتعليم. وعلاوةً على ذلك، استمرت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في تلقّي تقارير بشأن قيام طرفي النزاع بتجنيد الأطفال، واستخدام المدارس والمستشفيات لأغراض عسكرية واحتلالها، وارتكاب غير ذلك من الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة. ولُوحِظَ وجود جنود أطفال في بانتيو وملكال وكواجوك. وبين أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، وثّقت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أكثر من ٧٠ حالة انتهاك جسيم لحقوق الأطفال، مسّت أكثر من ٠٠٠ ٢ طفل.

٣٤- وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أصدر الجيش الشعبي لتحرير السودان أوامر جديدة تحظر على قواته تجنيد الأطفال واستخدامهم واحتلال المدارس. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، قدمت اليونيسيف إلى الحكومة والجيش الشعبي لتحرير السودان قائمة بعشرين مدرسة زُعِم أن الجيش الشعبي لتحرير السودان يستخدمها لأغراض عسكرية. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت الحكومة، بمساعدة الأمم المتحدة، حملة عنوانها "أطفال، لا جنود" تهدف إلى منع تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، وقعت الأمم المتحدة، بقيادة اليونيسيف، مذكرة تفاهم مع جماعة متمردة، وهي حركة جنوب السودان الديمقراطية/جيش

دفاع جنوب السودان – فصيل كوبرا، المتواجدة أساساً في جونقلي، بشأن إطلاق سراح حوالي ٣ آلاف طفل مرتبطين بالجماعة وإعادة إدماجهم.

٣٥- ومن البوادر الإيجابية اعتماد الجمعية التشريعية الوطنية مشروع قانون للتصديق دون تحفظات على الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل.

دال- إقامة العدل

٣٦- لا يزال جنوب السودان يواجه تحديات مستمرة في إقامة العدل وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية. إذ قوّض النزاع سيادة القانون في جميع أنحاء البلد، ما نجم عنه غياب المدّعين والقضاة غياباً ملحوظاً، ليس في الولايات المتأثرة بالنزاع فحسب، وإنما أيضا في ولايات غير متأثرة بالقتال، مثل منطقتي الاستوائية وبحر الغزال. ونتيجة لذلك، استمر تناول قضايا خطيرة، بما فيها جرائم القتل العمد، في محاكم عرفية تقليدية يشوبها القصور ولا تفي بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وعادةً ما تفرض المحاكم العرفية أحكاماً غير قانونية بالسجن أو غيرها من الأحكام، دون ضمانات إجرائية سليمة. ولُوحِظَ فرض المحاكم العرفية أحكاماً بالسجن خارج نطاق اختصاصاتها، لا سيما في ولايات شرق الاستوائية وشمال بحر الغزال وغرب الاستوائية.

٣٧- واستمرت مشكلة عمليات الاعتقال والاحتجاز التي تقوم بها الوكالات الأمنية، خصوصاً أجهزة الأمن الوطني والجيش الشعبي لتحرير السودان. وأُبلغت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بالعديد من حالات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين من قبل أجهزة الأمن الوطني "لأسباب تتعلق بالأمن القومي". وإضافةً إلى تجاوز هذه الأجهزة نطاق صلاحياتها القانونية والدستورية، تبيّن تورطها في انتهاكات أخرى تضمنت الاعتقال التعسفي، وخصوصاً اعتقال أفراد واحتجازهم دون إبلاغهم بالأسباب، أو احتجاز أفراد في أماكن غير معلنة، حيث يتعذر على الأسر والمحامين الوصول إليهم.

٣٨- ورصدت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بشكل منتظم وجود مرافق احتجاز في جميع أنحاء البلد وأشارت تقاريرها إلى أن ظروف الاحتجاز لم تتغير منذ فترة الإبلاغ السابقة، ولا تزال دون المعايير الدولية. وثمة قلق بالغ إزاء حالات الاحتجاز بالوكالة والاحتجاز التعسفي والاحتجاز بسبب أفعال لا تشكل جرائم والاحتجاز لفترات طويلة، إضافةً إلى احتجاز الأحداث مع البالغين. كما لاحظت البعثة حالات يتدخل فيها مسؤولون تنفيذيون من الدرجات الثانية من الحكومة في عملية إنفاذ القانون من خلال إصدار أوامر بالاعتقال والاحتجاز.

٣٩- في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، زُعِم أن جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان ألقوا القبض على صبي في الرابعة عشرة من عمره أمام موقع حماية المدنيين في بانتيو التابع لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في ولاية الوحدة. وبالمثل، وردت تقارير في آب/أغسطس مفادها أن الجيش الشعبي لتحرير السودان احتجز عدّة نساء احتجازاً تعسفياً في جوبا واعتُدِي عليهن جسدياً أثناء

وجودهن في الحبس. وأُطلق سراح هؤلاء النساء في اليوم ذاته، بعد تدخل ضابط رفيع المستوى في الجيش الشعبي لتحرير السودان.

٤٠- وظل الاحتجاز لفترات طويلة قبل المحاكمة منتشراً على نطاق واسع في جنوب السودان بسبب تدني القدرات والموارد، وفي بعض الأحيان تكون هناك دوافع سياسية كامنة وراء الاحتجاز. وعلى سبيل المثال، بقي عضوان في الجمعية التشريعية لولاية البحيرات في الاحتجاز منذ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، بسبب مزاعم مساعدتهم لجماعات مسلحة من الشباب لعرقلة جهود الحكومة الرامية إلى الفصل بين جماعتين محليتين من أجل الحد من العنف. ولم يُتَّهَم المحتجزان بارتكاب جريمة ولم يتسن لهما الوصول إلى محام. ومن البوادر الإيجابية، في محلية أويل الشرقية بولاية شمال بحر الغزال، وبمساعدة من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، أطلق قاضي محكمة محلية أويل في ١١ كانون الأول/ديسمبر سراح ٢٥ شخصاً، بينهم ثلاث نساء، كانوا قد احتُجِزُوا تعسفياً. وكان العديدون منهم يقضون أحكاماً بالحبس صادرة عن محاكم عرفية، رغم أن تلك المحاكم ليس لها السلطة القانونية لإصدار مثل هذه الأحكام.

هاء- حرية التعبير

٤١- زاد تدهور احترام حرية التعبير مع استمرار الإبلاغ عن تعرض وسائط الإعلام والصحفيين للترهيب والمضايقة والتهديد بواسطة وكلاء أجهزة الأمن الوطني. وصُودِرَت العديد من طبعات الصحف وصدرت أوامر بإغلاق مكاتبها، وأُغلِقَت محطات إذاعية، وجرى اعتقال صحفيين واستجوابهم أو مضايقتهم. ونجم عن ذلك فرض الرقابة الذاتية وزيادة تقويض حرية التعبير.

٤٢- وفي ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٤، أفادت التقارير بأن أجهزة الأمن الوطني أغلقت إذاعة بخيتة التي تديرها الكنيسة الكاثوليكية الرومانية واعتقلت محرر الأخبار فيه واحتجزته بسبب تقرير بثّته الإذاعة يوم ١٥ آب/أغسطس بشأن تجدد القتال في ولاية الوحدة، وقد تضمن آراءً من مصادر تابعة للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان نقلتها صحيفة "سودان تريبون". وأُطلِقَ سراح المحرر في ١٩ آب/أغسطس بعد ضغوط مارستها جمعيات إعلامية وطنية ودولية، واستأنفت الإذاعة بثها في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

٤٣- وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أشارت التقارير إلى أن متحدثاً رسمياً باسم الجيش الشعبي لتحرير السودان نبّه الصحفيين إلى ضرورة الحصول على "الحقائق الصحيحة" من القيادة العسكرية قبل الحديث عن أية مسائل ذات طابع عسكري أو أمني. وفي اليوم ذاته، اعتقلت أجهزة الأمن الوطني صحفياً أجنبياً أُطلِقَ سراحه دون توجيه تهمة إليه في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، احتجزت أجهزة الأمن الوطني مصوراً صحفياً بسبب تغطية إخبارية أجراها في محطة بنزين أثناء أزمة وقود. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر،

استدعت الشرطة محرر صحيفة يومية كبيرة واحتجزته لعدة ساعات بعد ورود شكوى بشأن إحدى مقالاته.

٤٤- وفي ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، ذكر مكتب الرئيس أنه جرى توقيع ثلاثة قوانين متعلقة بوسائط الإعلام وهي: قانون هيئة وسائط الإعلام، وقانون الحق في الحصول على المعلومات، وقانون البث الإذاعي. وفي حين تعزز أجزاء من هذه القوانين حقوق الإنسان، فإن قانون هيئة وسائط الإعلام يُبقي تجريم التشهير المنصوص عليه في القانون الجنائي لجنوب السودان لعام ٢٠٠٨، ويجعله خاضعاً للعقوبة بالغرامة أو بالسجن لمدة قد تصل إلى سنتين. وبالنظر إلى الصلاحيات الممنوحة إلى السلطة التنفيذية بشأن تعيين وعزل أعضاء الهيئات المنشأة بموجب تلك القوانين، تبدو حماية الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام المنصوص عليها في تلك القوانين حماية شكلية.

واو- المساءلة

٤٥- لم تطرأ تطورات ملحوظة في مجال المساءلة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، خصوصاً الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة منذ اندلاع أعمال العنف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وفي حين لُوحِظَ اتخاذ بعض تدابير المساءلة المتعلقة بحالات فردية محددة، بما فيها اعتقالات وتحقيقات متصلة بمزاعم قتل الشرطة لمدنيين في ولايات الاستوائية الوسطى وشمال بحر الغزال في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، يبدو عموماً أن الجهات الفاعلة الوطنية لم تبذل أية جهود حقيقية لمساءلة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

٤٦- وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، علمت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من مسؤولين رفيعي المستوى في اللجنة الرئاسية المعنية بانتهاكات حقوق الإنسان، التي أُنشِئت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ للتحقيق في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي ارتكبها وكلاء الأجهزة الأمنية وقوات المعارضة، أن تقرير اللجنة قد استُكمِل وقُدِّم إلى الرئيس. وفي الوقت ذاته، أبلغ المفتش العام لشرطة جنوب السودان بعثة الأمم المتحدة بأن التحقيقات التي أجراها جهاز الشرطة الوطني في أحداث كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ لم تتمكن من إثبات تورط أي من ضباط الشرطة في انتهاكات حقوق الإنسان. وأشار المفتش العام إلى أن النتائج التي توصلت إليها أجهزة الشرطة قُدِّمَت إلى اللجنة الرئاسية.

٤٧- وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، في ولاية البحيرات، أدانت المحكمة العليا لمحلية رمبيك الوسطى أحد الأشخاص وحكمت عليه بالإعدام بجريمة قتل زعيم كبير في كياي - تشوك بايام في ٥ آب/أغسطس كانت قد أشعلت شرارة العنف بين المجتمعات المحلية في الولاية. وقضت ببراءة أربعة أشخاص آخرين من تهمة التآمر وإيواء مرتكب الجريمة ذاتها. وبخلاف الغالبية العظمى

من القضايا في البلد، بما فيها القضايا التي صدرت فيها أحكام بالإعدام، مثّل مستشارون قانونيون المتهمّين في تلك القضايا.

٤٨- وبثّت عدة مؤسسات إعلامية أخباراً عن تطورات أخرى متعلقة بتدابير المساءلة الوطنية، بيد أن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لم تتمكن من التحقق من تلك التقارير. ففي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ على سبيل المثال، نقلت إحدى الصحف أن الجيش الشعبي لتحرير السودان قدم ثلاثة جنود إلى محكمة عسكرية وحكم عليهم بالسجن وبفصلهم من الخدمة بسبب "العصيان" وقتل أحد المدنيين وأحد الجنود في جوبا في أوائل عام ٢٠١٤، وهو ما لم تستطع بعثة الأمم المتحدة تأكيده. وبالمثل ، تعذر على البعثة التحقق من تقرير بثه تلفزيون جنوب السودان في ١١ تشرين الأول/أكتوبر مفاده أن اللجنة الرئاسية المعنية بحقوق الإنسان أجرت تحقيقات إضافية في انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان ارتُكِبَت في جوبا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ولاحظت بعثة الأمم المتحدة أن الجيش الشعبي لتحرير السودان كان يرفض إحالة الأشخاص المتهمين إلى المحاكم المدنية، وفقا للقانون الوطني، حتى عندما كانت التحقيقات تتعلق بانتهاكات بحق المدنيين.

٤٩- واشتركت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان أيضاً مع قادة الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في رصد قضية المساءلة والدعوة إليها. ففي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، التقى مسؤولو حقوق الإنسان في البعثة مع قيادة الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في ولاية الوحدة لاستقصاء مزاعم قتل مدنيين واختطاف نساء أثناء هجوم المتمردين على بانتيو في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. ونفى القادة استهداف مدنيين وادعوا أن النساء اللاتي وردت تقارير عن اختطافهن قد أُخِذنَ إلى أزواجهن في المناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة.

٥٠- وفيما يتعلق بتدابير المساءلة على الصعيد الدولي، يسرّت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان زيارات ميدانية للجنة الاتحاد الأفريقي للتحقيق في جنوب السودان، بما فيها زيارات ميدانية إلى بور وملكال. واستكملت لجنة التحقيق تقريرها وقدمته إلى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي الذي أعلن أن مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي سيناقش هذا التقرير.

٥١- في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، فرضت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات، شملت حظر السفر وتجميد الأصول، على قائدين عسكريين هما اللواء سانتينو دينغ وول من الفرقة الثالثة في الجيش الشعبي لتحرير السودان، والقائد السابق للفرقة الرابعة اللواء جيمس كوانغ شول، اللذين انشقا والتحقا بصفوف الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، فرضت الحكومة الكندية أيضاً عقوبات على قائد الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان اللواء بيتر غاديت وعلى قائد الحرس الجمهوري، اللواء ماريال شانونغ.

رابعاً- المساعدة التقنية

٥٢- في أيار/مايو ٢٠١٤، أنهى مجلس الأمن، بقراره المرقم ٢١٥٥(٢٠١٤)، مهام بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان المتصلة بدعم حكومة جنوب السودان في بناء القدرات، وأعاد تركيز مهامها في أربع أولويات رئيسية هي: حماية المدنيين؛ ورصد حقوق الإنسان والتحقيق بشأنها؛ والمساهمة في تهيئة الظروف المواتية لإيصال المساعدات الإنسانية؛ ودعم تنفيذ اتفاق وقف الأعمال العدائية الموقع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٥٣- وفي حين ركزت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على رصد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والتحقيق بشأنها والتحقق منها والإبلاغ عنها، واصلت اتخاذ الإجراءات التي من شأنها التصدي للانتهاكات حيثما كان ذلك ممكناً، بما في ذلك من خلال التوعية بحقوق الإنسان بالتعاون مع الشركاء غير الحكوميين، وذلك على وجه الخصوص في ولايات الوحدة والبحيرات وجونقلي وغرب الاستوائية. وشملت مبادرات التوعية دورات تدريبية للصحفيين، والجماعات النسائية، والمنظمات الدينية ومنظمات المجتمع المدني، والمرشدين الاجتماعيين العاملين في المستشفيات، والعائدين، وطلبة المدارس الابتدائية والثانوية. كما اشتركت بعثة الأمم المتحدة، مع قادة جماعات محلية وأشخاص مشردين في مواقع حماية المدنيين التابعة لها، في أنشطة توعية في مجال حقوق الإنسان وفي آليات لتسوية النزاعات. ووفقاً لقرار مجلس الأمن ٢١٥٥(٢٠١٤)، انصبّ التركيز على حق المرأة في المشاركة الكاملة في صنع القرار ومنع وقوع النزاعات وتسويتها.

٥٤- وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، في إطار الجهود الرامية إلى التصدي للعنف القائم على نوع الجنس، بما فيه العنف الجنسي المتصل بالنزاع، أطلقت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وشركاؤها حملة استمرت ستة عشر يوماً لمناهضة العنف الجنساني ، وشملت برامج حوارات إذاعية وأنشطة توعية في جميع أرجاء البلد.

٥٥- وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، دربت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ١٥ مراقباً لوسائط الإعلام في جوبا على جمع المعلومات ومنهجية التحقيق في مجال حقوق الإنسان. ونُظِّمت دورات تدريبية مماثلة لمنظمات المجتمع المدني ركزت على التحقيق والإبلاغ والدعوة.

خامساً- الاستنتاجات

٥٦- لا تزال حالة حقوق الإنسان تعاني من تدهور خطير في جنوب السودان بعد مرور سنة على اندلاع النزاع. ورغم تراجع نطاق النزاع وضراوته مؤخراً، إلا أن القتال لا يزال مستمراً، وبشكل خاص في ولايات الوحدة وأعالي النيل وجونقلي، مع وقوع انتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان، تشمل القتل والعنف الجنسي المتصل بالنزاع وتشرد

المدنيين على نطاق واسع. وبالنظر إلى ضآلة التقدم المحرز نحو التوصل إلى تسوية سياسية ، فمن المحتمل أن يشتد النزاع المسلح، مع ما يترتب على ذلك من تأثيرات مدمرة على المدنيين. وبالإضافة إلى النزاع، لا يزال العنف بين المجتمعات المحلية مثار قلق شديد، ولا تزال حرية التعبير تشهد تدهوراً ملحوظاً، إذ سُجِّلَت حالات تهديد وترهيب لمنظمات المجتمع المدني، واحتجاز للصحفيين وفرض الرقابة على وسائط الإعلام.

٥٧- وفي حين استمرت القوتان المتناحرتان في ارتكاب انتهاكات وتجاوزات خطيرة لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني، لم يتخذ أيٌّ منهما خطوات ملموسة حتى الآن لمساءلة مرتكبي هذه الانتهاكات والتجاوزات أو للسعي جدّياً وراء تحقيق العدالة وجبر الضرر للضحايا. وفي ضوء الفشل الذريع لطرفي النزاع في مساءلة مرتكبي الانتهاكات والتجاوزات، من المؤمّل أن تنشر قريباً استنتاجات لجنة الاتحاد الأفريقي للتحقيق في جنوب السودان، التي أُنشئت للتحقيق في الجرائم والانتهاكات والتجاوزات المستمرة لحقوق الإنسان، وذلك كخطوة نحو ضمان المساءلة الحقيقية عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وإنهاء حلقة العنف والإفلات من العقاب في البلد.

سادساً- التوصيات

٥٨- لم يُنفَّذ جزءٌ كبيرٌ من التوصيات التي قدمها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في تقريره إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته السابعة والعشرين، ولا تزال تلك التوصيات قائمة. ويكرر المفوض السامي تلك التوصيات، ويوسع نطاقها ويضيف توصيات جديدة.

توصيات مقدمة إلى حكومة جنوب السودان

٥٩- وقف القتال وجميع أشكال العنف فوراً، والامتناع عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني، بما فيها الانتهاكات التي تشكل جرائم دولية، مثل الإعدام خارج نطاق القضاء، والعنف الموجه ضد جماعات عرقية، والعنف الجنسي المتصل بالنزاع الذي يشمل الاغتصاب، بالإضافة إلى العنف القائم على نوع الجنس، وتجنيد الأطفال واستخدامهم، والاختفاء القسري والاعتقال والاحتجاز التعسفيين.

٦٠- الامتثال لجميع الاتفاقات المبرمة تحت رعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (ايغاد) ، وتشمل اتفاق وقف الأعمال العدائية الموقع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ واتفاق تسوية الأزمة في جنوب السودان (٩ أيار/مايو ٢٠١٤) والالتزام التام بعملية أديس أبابا التفاوضية، بما في ذلك عن طريق السماح بنشر آلية ايغاد للرصد والتحقق في جميع المناطق المتأثرة بالنزاع.

٦١- **ضمان إجراء تحقيقات سريعة وذات مصداقية وشفافة ومستقلة ونزيهة وشاملة في مزاعم انتهاكات القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، بما فيها الجرائم الدولية التي زُعِم اقترافها في جوبا في المراحل الأولى من النزاع في منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، والهجمات التي استهدفت المدنيين في بانتيو وبور في نيسان/أبريل ٢٠١٤. وضمان مسائلة مرتكبي هذه الانتهاكات بما يتوافق مع المعايير الدولية، وتوفير سبل الانتصاف والجبر الملائمة للضحايا.**

٦٢- **وقف الأنشطة التي تعوق حرية التعبير، بما في ذلك المضايقات والرقابة على وسائط الإعلام والمجتمع المدني، واستدعاء الصحفيين واحتجازهم، وإصدار الأوامر بتعليق صدور المنشورات أو مصادرة الصحف.**

توصيات مقدمة إلى الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان والجهات المسلحة الأخرى

٦٣- **وقف القتال وجميع أشكال العنف فوراً، وضمان عدم ارتكاب قواتهم انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان أو انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الانتهاكات التي تشكل جرائم دولية، مثل الإعدام خارج نطاق القضاء، والعنف الموجه ضد جماعات عرقية، والعنف الجنسي المتصل بالنزاع، ويشمل الاغتصاب، بالإضافة إلى العنف القائم على نوع الجنس، وتجنيد الأطفال واستخدامهم، والاختفاء القسري والاعتقال والاحتجاز التعسفيين.**

٦٤- **الامتثال لجميع الاتفاقات المبرمة تحت رعاية هيئة ايغاد، وتشمل اتفاق وقف الأعمال العدائية الموقع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ واتفاق تسوية الأزمة في جنوب السودان (٩ أيار/مايو ٢٠١٤) والالتزام التام بعملية أديس أبابا التفاوضية، بما في ذلك عن طريق السماح بنشر آلية ايغاد للرصد والتحقق في جميع المناطق الواقعة تحت سيطرتها.**

٦٥- **التعهد باحترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الكف عن مهاجمة المدنيين والأعيان المدنية والمرافق الإنسانية، ووقف الهجمات العشوائية وغير المتناسبة، وضمان تيسير إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق الواقعة تحت سيطرتها.**

٦٦- **تيسير إجراء تحقيقات سريعة في المزاعم المتعلقة بانتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي ارتكبها قادة ومقاتلون وقوات ومليشيات تابعة لها، بما في ذلك قتل مدنيين في بانتيو في منتصف نيسان/أبريل ٢٠١٤.**

توصيات مقدمة إلى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي

٦٧- ضمان أن تنشر وتعمم على نطاق واسع استنتاجات لجنة الاتحاد الأفريقي للتحقيق في جنوب السودان، التي أُنشئت للتحقيق في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المرتكبة أثناء النزاع، وضمان تنفيذ توصياتها.

توصيات مقدمة إلى الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (ايغاد)

٦٨- ضمان أن يشمل أي اتفاق سلام نهائي التزاما بمعالجة الانتهاكات والتجاوزات التي ارتُكِبت في الماضي، ومكافحة الإفلات من العقاب وضمان المساءلة بما يتوافق مع المعايير الدولية، والتزاماً بتعزيز حقوق الإنسان، وأن يستبعد إصدار عفو عمّن يُزعم تورطهم في ارتكاب جرائم دولية وانتهاكات وتجاوزات خطيرة لحقوق الإنسان.

توصيات مقدمة إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان

٦٩- الاستمرار في ضمان تقديم تقارير علنية بانتظام وفي التوقيت المناسب بشأن حالة حقوق الإنسان في جنوب السودان، وفقاً للولاية التي كلفها بها مجلس الأمن بموجب قراره ٢١٥٥(٢٠١٤).

٧٠- الاستمرار، في إطار معايير ولايتها التي أُعيدَ تحديد أهدافها، في دعم برامج بناء القدرات في جنوب السودان، وخصوصاً تنظيم دورات تثقيف وتوعية في مجال حقوق الإنسان لفائدة جماعات المجتمع المدني.